
<i>Received/Geliş</i> <i>24 /4/2018</i>	<i>Article History</i> <i>Accepted/ Kabul</i> <i>28 /4/2018</i>	<i>Available Online / Yayınlanma</i> <i>30 /4/2018</i>
--	--	---

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

مقدمة:

مما لا يختلف عليه اثنين، أن القانون هو العصب الذي يشد قوام المجتمع ويبعده عن الفوضى بطريق استتباب الأمن والاستقرار فينظم كافة العلاقات والنشاطات الانسانية في المجتمع، وذلك في جميع المجالات دون استثناء، فمن المعاهدات الدولية الى قضايا وشؤون الأسرة تتعدد أوجه الميادين القانونية وهذا ما جعل النص القانوني دائم الحضور في حياة الفرد لما له من أهمية بالغة في تحصيل الحقوق والوقوف عند الالتزامات. وجدير بالذكر أن الترجمة القانونية ميدان من ميادين الترجمة المتخصصة الأكثر صعوبة وتعقيدا اذا ما قورنت بباقي التخصصات، وهذا راجع الى طبيعة النص القانوني واللغة القانونية في حد ذاتها التي تنطوي على مصطلحات تنفرد بها وهذا ما يبدو جليا في الأسلوب اللغوي الدقيق لها والذي ينبغي أن يكون حين ترجمته مطابقا للمعاني لا يحتمل التأويل، ما ينجم عنه ضرورة المام مستعمل اللغة القانونية بما في ذلك مترجم اللغة القانونية بجميع مصطلحاتها حتى لا يقع في اللبس أو الغموض.

ومن هنا نطرح الاشكالية التالية: فيم تكمن الصعوبات اللغوية للنص القانوني؟

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

تعريف النص القانوني:

نظرا للتطور الحاصل في حقل الترجمة فإن علماء الترجمة وممارسيها و الباحثين فيها يقرون بحقيقة مفادها، أنه حاليا تتم ترجمة النصوص و ليس اللغات، فضلا عن ذلك فإن طبيعة النص ونوعه تحدد بدرجة كبيرة طريقة ترجمته لهذا سنتحدث عن ماهية النص القانوني وخصائصه، فالتص في لسان العرب يعني الوضوح و الظهور: " النَّصُّ رَفْعُكَ الشَّيْءِ ، نَصَّ الْحَدِيثَ يُنْصُهُ نَصًّا ، وَكُلُّ مَا أُظْهِرَ فَقَدْ نُصَّ . يقال : نَصَّ الْحَدِيثَ إِلَى فُلَانٍ أَي رَفَعَهُ ، وَكَذَلِكَ نَصَّصْتُ إِلَيْهِ . يقال نَصَّتِ الظُّبْيَةَ جِيْدَهَا : رَفَعْتُهُ"¹.

أما المعنى الاصطلاحي لكلمة نص فيمكن القول أنه " شكل من أشكال استعمال اللغة لضمان التواصل بين شخصين أو أكثر"². غير أن هذا التعريف ليس الوحيد بطبيعة الحال و إنما لا يسعنا في هذا المقام التطرق إلى الآراء النظرية و الاختلافات المتعلقة بتعريفات النص لأننا نهتم أكثر بمفهوم النص القانوني.

لعل أول ملاحظة يمكن إبدائها بشأن النص القانوني هي أنه لا يختلف عن النصوص الأخرى كالنصوص الأدبية والعلمية غير أن خصوصيته تمكن في اقترانه بالقانون حيث تختلف النصوص القانونية بحسب أنواع القانون وأنظمتها و مصادره التشريعية.

و عليه يمكن تعريف النص القانوني على أنه نص ينبغي أن يستوفي ثلاثة شروط:

- 1- أن يعالج قضية تنتمي إلى صنف يقبله القانون الوضعي.
- 2- أن يتم تحريره من لدن فقيه في القانون، قانوني مهني أو كاتب يعرض أو يقوم مقام فقيه في القانون.
- 3- أن يكون له مستقبل (متلق) يتعامل مع الرسالة كقانوني. و من المحتمل أن يتحمل آثارا قانونية تكون في الرسالة الأصلية.

فضلا عن ذلك فإن النص القانوني له طبيعة آمرة تميزه عن النصوص الأخرى التي قل ما نجد فيها استعمال هذه الطبيعة الآمرة.

1 ابن منظور، لسان العرب، مجلد 8، بيروت، 2000، ص.59.

2 عبد الرحمن السليمان، "الترجمة القانونية وصعوباتها"، مجلة الترجمة المتخصصة، 2000، ع.21، ص.ص. 15-19.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

2- مميزات النص القانوني وأنواعه:

مما سبق، يمكن القول أن النص القانوني يتمتع بطابع مختلط و هجين، وأنّ الاعتماد على النمذجة أمر يصعب من مهمة المترجم و حتى الباحث لأنّ كل نص قانوني يمثل حالة خاصة ضمن الإطار العام للنصّ القانوني وعليه يمكن تحديد خصائص تشترك فيها معظم النصوص القانونية ويمكن تلخيص أهم الخصائص في، أنه ذو طبيعة الزامية وهذا يعود للقواعد الآمرة المتضمنة فيه فهو فوق الجميع وعلى الجميع الانصياع له³ إضافة الى أن:

- أ- طبيعة النص القانوني الآمرة تتجسد في الطابع الملزم الذي يتسم به النص القانوني مما يجعله فوق الجميع وذلك حتى يتم تنظيم حياة الفرد وتصرفاته داخل المجتمع.
- ب- أسلوب النص القانوني مباشر.
- ت- يستعمل النصّ القانوني لغة متخصصة تكون عادة متعددة المعاني و ذات مصطلحية معقدة.
- ث- يخضع النص القانوني و حتى ترجمته إلى عملية التفسير من طرف هيئة مختصة بحسب نوع النص (كالمحكمة).
- ج- احتوائه على آثار قانونية ترتب عليها حقوق أو واجبات أو عقوبات.
- ح- هناك نصوص ذات طابع إلزامي (كالدستور) و أخرى غير إلزامي (الاتفاقيات الدولية غير الملزمة).

ومن السمات التي يتميز بها النص القانوني الوضوح وبعده عن الغموض واللبس، وهذا راجع للدقة التي تراعى في اختيار الألفاظ والمصطلحات مما يعده عن التأويل على الرغم من أن هذه النصوص تتسم أحيانا ببعض الغموض مما يجعلها صعبة الاستيعاب من قبل الفئات التي ليس لها الملم بالمليدان القانوني⁴.

كما يتميز النص القانوني باستخدام أسلوب التكرار قصد الشرح والتفسير، وابتعاده عن استعمال الصور البيانية والتعابير البلاغية من أجل الحفاظ على المصدقية التي يجب أن يتحلّى بها النص القانوني. وفي الأخير تميز النص القانوني بالخاصية الثقافية، فكل قانون يعبر

3 هشام بن شريف، "مفهوم التواصل في النص القانوني المترجم"، مجلة الترجمة واللغات، ديسمبر 2011، ع.10، ص.ص. 1-5.

4 سعيدة عمار كحيل، دراسات الترجمة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص.65.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

عن ثقافة شعبه ويستمد مقوماته منه وهذا ما يتجلى في تعدد الأنظمة القانونية المرتبطة بتعدد الثقافات، حيث نجد دول يسود فيها النظام الروماني الجرمني مثل فرنسا أو النظام الانجليزي الساكسوني السائد في المملكة البريطانية، أما في الجزائر فنجد الشريعة الاسلامية والنظام المدني الفرنسي يحكمان النظام القانوني كون الجزائر تندرج ضمن البلدان التي تخضع لنظام مختلط.

بعد معرفة أهم مميزات النص القانوني سنتطرق فيما يلي الى أنواعه، حيث نميز بين ثلاثة أنواع من النصوص هي:

1- النصوص المعيارية "Textes normatifs"

وتتمثل في القوانين والدستور والقرارات والمراسيم... الخ، ويميزها الأسلوب الأدائي أو الانجازي (Le mode performatif) لأنه على العكس من الأسلوب المستعمل غالبا "الوصفي" فهو ينص على حقائق لا وجود لها من قبل، بل هو الذي يأتي بها.

2- النصوص القضائية "Textes judiciaires"

وهي غالبا القرارات التي تصدرها المحكمة والادارات والتي تقوم على الأسلوب الوصفي.

3- النصوص الفقهية "Les doctrines"

وهي النصوص التي يكتبها رجال القانون المتخصصون في كتابة القوانين والأحكام، وعلى ما يبدو فأسلوبها يتميز بالسهولة كونها نصوص عامة.

تعريف اللغة القانونية:

تعد اللغة القانونية أو لغة القانون "مزيج من لغتين مختلفتين: اللغة الجارية على الألسن (la langue courante) التي تتيح للناس جميعا فهم حقوقهم والالتزام بواجباتهم. واللغة التقنية المتخصصة (la langue spécialisée) التي تسمي الأمور بأسماء دقيقة لا تحتمل التبديل ولا حتى المعنى القريب⁵.

5 شريف عبد الواحد، "المقدمة"، مجلة ترجمة النص القانوني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص.ص. 7-8.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

أ. خصائص اللغة القانونية:

تتميز اللغة القانونية عن غيرها من لغات التخصص بانطوائها على عديد الخصائص منها العامة ومنها ما هو معجمي ونحوي وأسلوب، حيث يعتبر البعض أن اللغة القانونية تتسم بالعموم والتجريد وهي ملزمة للمخاطبين بما حيث تقترن بجزء يترتب على من يخالفها باعتبارها لغة حكم وتشريع⁶، وتختلف النصوص القانونية باختلاف أسلوب اللغة القانونية، فقد يكون النص دستور أو معاهدة أو قرار تنظيمي..... الخ علاوة على هذا تتميز اللغة القانونية بالدقة فصياغة المادة القانونية لا بد وأن تتعد عن الوقوع في احتمالية التفسيرات الكثيرة والمتباينة ويجب أن ترتبط بمعنى محدد يرتبط بالسياق الذي ترد فيه حتى تتجنب الانحراف في تطبيقها وتتعد عن كل لبس قد يؤثر على معنى النص القانوني ومنه على القاعدة القانونية.

1- الخصائص المعجمية:

تتسم اللغة القانونية بأنها لغة مباشرة تبعد كل البعد عن المحسنات البديعية وأساليب البلاغة حيث تستعمل عددا كبيرا من المفردات والمصطلحات المتخصصة تتطور وفقا للسياقات الموضوعية فيها.

2- الخصائص النحوية والأسلوبية:

بما أن اللغة القانونية تستبعد كل ما هو بلاغي نجد أن جملها غالبا ما تكون بسيطة تحمل في طياتها معنى مباشر لا يحتمل التأويل، وبالتالي تغلب الجمل الاخبارية عليها، إضافة الى العبارات الشرطية والصيغ الامرة وأنماط شكلية مميزة، مثل الحثيات والمقتضيات (حيث ان.....بمقتضى....)، إضافة الى ذلك غالبا ما يستعمل الزمن المضارع في صياغة النصوص القانونية لاسيما لفرض الالتزامات، وهذا راجع الى أن القاعدة الأساسية في القانون تنص على أن الزمن الماضي لا يترتب عليه أي أثر رجعي لنفاذ القانون ما لم يتم التعبير عن النية في تطبيق القانون بأثر رجعي بوضوح تام، ويرى علماء القانون أن استخدام زمن المضارع في صياغة الوثائق القانونية والتشريعية يهدف أساسا ل:

- تفادي الحاجة الى استخدام تراكيب معقدة عند توضيح الحالات والشروط التي يسري فيها الفعل القانوني.
- يجعل من السهل على القارئ فهم التشريع أو القاعدة القانونية لأنه لا تكون هناك حاجة للانتقال الذهني من صيغة المضارع الى صيغة المستقبل.

6 عبد الحق بلعابد، "ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم واکراهات المصطلح"، مجلة المترجم، العدد 13، مخبر تعليمية اللغة والألسن، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص.93.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

كما يغلب استخدام صيغة المبني للمجهول في الصياغة القانونية وذلك لتحديد الفاعل، ويعد تحديد الفاعل القانوني أمراً حاسماً بغية تحديد الشخص الذي تخول له الحقوق أو تفرض عليه واجبات.

ولعلامات الترقيم أيضاً دوراً بارزاً في الصياغة القانونية، وهي نظام من العلامات أو الرموز التي يتم ادخالها في النص لتوضيح المعنى، كما تلعب دوراً في العلامات الإرشادية في الجملة وهي لا غنى عنها في فهم المعنى الحقيقي للجملة.

أما فيما يخص، شكل الوثيقة القانونية فهو يختلف من وثيقة لأخرى، فعريضة الدعوى تختلف عن القانون التشريعي وهذا الأخير يختلف عن العقد... الخ، ومن ثمة تختلف صياغة كل وثيقة قانونية من حيث الشكل عن غيرها. أما الأسلوب فهو كما ذكر انفاً، يتسم بالمباشرة والدقة ويعد عن البلاغة وتراكيبه اللغوية مميزة ومصطلحاته متخصصة عموماً، ما يجعل من النص القانوني نصاً جافاً كما يراه البعض.

أنواع اللغات القانونية:

يمكن تقسيم أنواع لغة القانون حسب أساليب الكتابة، التي تميز الخطابات القانونية⁷ وبالتالي، يتم الاعتماد على نوع النص القانوني ونوع المتلقي، وتتلخص هذه الأنواع فيما يلي:

1- لغة التشريع:

تتمثل في لغة الوثائق القانونية النمطية، مثل الدساتير والقوانين التي تصدر عن المجالس التشريعية واللوائح.

2- لغة القضاء:

تتألف من لغة الأحكام الصادرة عن المحاكم، ولغة الكتب التي تناول القضايا القانونية والتقارير القانونية.

3- لغة الاتفاقيات:

تتضمن لغة العقود والاتفاقيات والمعاهدات.

4- اللغة الأكاديمية:

تنجسد في لغة المجالات الأكاديمية القانونية والكتب المنهجية الخاصة بتدريس القانون، وكذا المؤلفات الفقهية القانونية.

7-Jean-Claude GEMAR, *Traduire ou l'art d'interpréter*, Tome 2 : Presse universitaire du Québec, 1995, p.116.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

5- اللغة الادارية:

تتمثل في لغة النصوص الموجهة لعامة الناس كالقوانين الداخلية للمدارس.

المصطلح القانوني: وهو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما مجردا أو محسوسا في مجال الترجمة القانونية.

الفرق بين المصطلح القانوني والمصطلحات العلمية والمتخصصة الأخرى: أما المصطلحات العلمية أو المتخصصة فهي تؤدي مفاهيم

محددة بدقة ولا تحتل أي معنى أو مدلول آخر في حين ينفرد المصطلح القانوني في كونه قد يحتل عدة معان وذلك ليس بحسب الجملة بل

بحسب القانون الذي يعالج المادة العلمية.

كيف يشكل المصطلح القانوني عائقا يواجه المترجم أثناء عملية الترجمة؟

ان العائق الأول الذي يواجه المترجم هو ذو طبيعة مصطلحية لذا يتعين عليه الامام قدر المستطاع بالمصطلحات القانونية في اللغة المصدر

والاطلاع على الترجمة المتفق عليها أو المعتمدة في الغالب، في اللغة الهدف لاسيما اذا كانت اللغة العربية، فبعد التمكن من فهم المصطلح

في لغته المصدر يلي ذلك عقبة الترجمة أو عملية نقله الى اللغة الهدف وهذه المرحلة صعبة كون الثقافة القانونية تختلف باختلاف المنظومات

القانونية وحتى من بلد لآخر، وما يزيد الطين بلة هو اشتراك هذه المنظومات في اللغة فلنذكر على سبيل المثال اللغة العربية:

نأخذ مصطلح "دستور" نجد أغلبية الدول تقول "دستور الدولة" أما في المملكة العربية السعودية يسمى "نظام الحكم الأساسي".

ولنذكر مثلا اخر: عادة ما يطلق على الشخص الذي يسجل الافادات التي يقدمها المتهم ب: "كاتب العدل" في حين يطلق عليه في

المغرب "المسجل العدلي".

الى غير ذلك من الأمثلة التي تظهر جليا أن اختلاف المصطلحات القانونية الدالة على المعنى نفسه من منظومة قانونية أخرى، وعلى الأرجح

من بلد لآخر، هذا ما يشكل في حد ذاته عائقا اخر في طريق المترجم لذا عليه توخي الحذر قبل الترجمة والتطلع الى حقيقة المصطلحات

وأحكامها وكيفية تداولها حتى لا يشوه مضمون الوثيقة عند نقله وأن يضع نصب عينيه المنظومة القانونية للبلد الذي سترجم اليه الوثيقة.

أ. الصياغة القانونية: لما كانت الصياغة القانونية هي الوسيلة والأداة التي يعتمد عليها رجل القانون في كتابة وثائقه أيا كانت نوعها، فهي

اذا من الأهمية ما هو عليه مضمون الوثيقة، لذا يتعين على المترجم التمعن في الصياغة المستعملة في اللغة المصدر: تجنب الضمائر أو

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

استخدام الجمع بدل المفرد ومحاولة المحافظة عليها عند الترجمة لأنه في بعض الأحيان، لاسيما في اللغة القانونية، تغيير شكلي بسيط تنجم عنه عواقب وخيمة ومن ذلك علامات الترقيم التي تعد ذات أهمية جمة في هذا المجال.

ب. **التناقض في المصطلح:** أما فيما يخص التناقض في المصطلح فهو عائق آخر يواجه المترجم مكافئا للمصطلح القانوني في اللغة الهدف بسبب اختلاف الثقافتين لكل من اللغة المصدر واللغة الهدف.

ت. **التوازن في لغة المخاطب:** يتعين على المترجم استعمال أسلوب يجمع بين ميزتي التخصص والعمومية بحيث يتمكن القارئ سواء أكان رجل قانون أم قارئ بسيط من فهم محتوى النص المترجم، خاصة اذا كان النص المترجم موجه للعامّة أي سيتم نشره في صحيفة فيها جزء مخصص للمقالات القانونية أو في مجلة وقد يستطيع الابقاء على نمط النص وتراكيبه المعقدة اذا ما كان موجها لثلة من المتخصصين في مجال العلوم القانونية.

ث. **غموض بعض المواد القانونية واحتمالها لتفسيرات متباينة:** يعد عنصر الغموض عيب من عيوب الصياغة لأنه يجعل القارئ أمام نص قانوني غير واضح لاسيما اذا كانت بعض المفردات أو المصطلحات تحتمل أكثر من تأويل وتفسير لذا كان على المترجم التروي والتدقيق في المعنى قبل نقله.

ج. **الطابع الالزامي للنص القانوني:** تكمن خصوصية النصوص القانونية وكذا خطورتها في كونها تقرر وتحدد الحقوق والواجبات بين الأفراد والسلطات أو الدول، حيث تعد هذه النصوص المصدر والمرجع الأولي الذي يستند اليه في حل الخلافات ومختلف النزاعات، ولكون هذه القوانين تصدر عن السلطات القانونية من محاكم وبرلمانات أو هيئات دولية، فإنها تجعل نصوصها تتجلى بالإلزام والضبط، وهي الخاصية الرئيسية التي تميز القانون والقاعدة القانونية.

فالقاعدة القانونية تعتبر الوحدة الأساسية التي يتكون منها القانون. وهي عبارة عن خطاب موجه الى مجتمع محدد، صادر من طرف هيئة مختصة تسعى الى تنظيمه وتقوم بصياغة القواعد القانونية وتقنينها من أجل توجيه نشاط الأفراد وتنظيم العلاقات الناشئة فيما بينهم.

ح. **الاختلافات الثقافية:** مما لا ريب فيه أن للثقافة تأثيرا مهما في المجتمع، اذ يبرز بوضوح في الأفكار المنبثقة عنها والتي تسهم في تطويره وتغييره، وبما أن هذا المجتمع يرتبط ارتباطا وثيقا بالقانون، بوصفه ظاهرة اجتماعية تتأثر به وتتفاعل معه فإن الثقافة تؤثر أيضا في القانون

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

حيث: "يؤثر التواصل التجاري بين الثقافات المختلفة بشكل مباشر في الأنظمة القانونية للثقافات المعنية، من الواضح اذن أن العامل الثقافي مهم جدا ويجب أن يدخل في صميم اهتمامات المترجم القانوني.

كفاءات المترجم القانوني:

نظرا لطابع هذا النوع المركب من الترجمات، أصبح المترجم في الميدان القانوني مجبرا على التسلح بعدد من الكفاءات⁸ التي تمكنه من فهم النصوص القانونية ونقلها بطريقة سليمة وصحيحة، وتمثل هذه الكفاءات في:

- 1- الكفاءة اللسانية: تتجسد هذه الكفاءة في احادة المترجم للغة المنقولة واللغة المنقول اليها بجميع مستوياتها⁹: المستوى المعجمي بما فيه المصطلحات والمستوى التركيبي والأسلوبي وهذا لتفادي الوقوع في أخطاء فادحة أثناء الترجمة كالخلط بين المفردات المتشابهة أو بين المعنى اللغوي والمعنى المصطلحي لمفردة معينة.
- 2- الكفاءة الموسوعية: هي عبارة عن ذخيرة كبيرة من المعلومات (القانونية والثقافية والدينية...) التي تزود المترجم بالمعارف والقدرات الموسوعية المناسبة لتمصص النص الأصلي واستيعاب المفاهيم التي يحويها والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتمكن من نقلها الى اللغة الأخرى على أحسن وجه ممكن.
- 3- الكفاءة المنطقية: يقوم المترجم قبل الشروع في ترجمة نصه ذي الطابع العام أو المتخصص بوضع فرضيات فيما يخص العلاقات المتعددة بين عناصر اللغة كعلاقة السبب بالنتيجة أو العكس أو الانتقال من شرط الامكان الى شرط الضرورة.
- 4- الكفاءة التأويلية: التأويل هو تفعيل دلالي لكل ما يود النص قوله، ويقوم مترجم النص بتنشيط معارفه اللسانية والموسوعية كي يتمكن من حصر معاني المصطلحات واستخلاص دلالات النصوص بأكملها¹⁰. وعلى الرغم من أن جميع هذه الكفاءات مهمة بالنسبة لعمل المترجم عامة ومترجم النصوص القانونية خاصة فإنها كفاءات غير كافية، ذلك أن الترجمة القانونية ترجمة تقنية وثقافية وفي نفس الوقت علمية

8 عبد الحق بلعابد ، المرجع السابق، ص.ص. 95-96.

9 محمد الديدوي ، الترجمة والتواصل: دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، الدار البيضاء، 2000، ص.55.

10 أدريانا سفيلر، اشكالية الترجمة القانونية، تر.حسيب الياس حديد، جامعة باريس 3، السوربون، ص.40.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

واجتماعية، ولهذا فان المترجم مجبر على بذل مجهودات معتبرة للبحث عن الوثائق والمصطلحات من جهة والسعي الى اجادة الأسلوب وطريقة التحرير من جهة أخرى.

ومن أجل تسهيل عمل المترجم، اهتم عدد من المنظرين في هذا الميدان بتحديد منهجية ترجمة تقوم على عدد من المراحل، تمنح المترجم الذي يطبقها قدرة أكبر في التصرف في النص الأصلي وامكانية الحصول على نص مترجم دقيق وخال من الأخطاء.

خاتمة:

تكمن خصوصية الترجمة القانونية في مصطلحاتها المتصلة بالقانون واتخاذ القاعدة القانونية جوهرها لها أضفى عليها الطابع القانوني التي تكتسيه القواعد القانونية فأصبحت تتميز بالإلزام علاوة على الدقة والمصطلحاتية وهو ما جعل الترجمة القانونية من أصعب الترجمات التي قد تواجه المترجم لاسيما غير المتخصص، الذي يتوجب عليه الامام بثقافة قانونية واسعة وغنية ليتسنى له التغلب على الصعوبات المحيطة بهذا النوع من الترجمات، فغالبا ما يتم تحريف القاعدة القانونية من خلال استخدام مصطلحات لا تمت بصلة بالقاعدة القانونية أو بالمعنى الذي أراد المشرع ايصاله من خلال صياغة المادة القانونية، فالمصطلحات وان ترادفت في القواميس العامة وصح استعمالها في مجالات أخرى ليس بالضرورة أن تكون صحيحة في الترجمة القانونية على العكس من ذلك، ففي القانون لكل مصطلح مكانة ومفهوم دقيق لا يمكن استبداله بغيره حتى وان تبين لنا من الوهلة الأولى أنه مرادف له.

ويجدر بنا أن نذكر أن الترجمة القانونية تتميز بأسلوب بعيد عن العاطفة والخيال والأهواء الشخصية فالأسلوب القانوني كالأسلوب العلمي خال من الخيال والعاطفة وإنما هو تشريعات مقننة ولا يدع أي مجال للمترجم لإدخال أية لغة عاطفية أو بلاغية أو خيالية وإنما يتعامل المترجم مع لغة يمكننا القول عنها انها " لغة جافة " .

ولمترجم النص القانوني مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه حتى يصيب ولا يشوه النص القانوني، وذلك من خلال وجوب بذل المترجم القانوني جهداً استثنائياً في مجال الترجمة القانونية من حيث التحكم في قوانين الترجمة القانونية، ففي هذه الحالة يقوم بترجمة انتقائية دقيقة تتمحور حول الاهتمام بالأسلوب الواضح والدقيق بغية المحافظة على روح النص القانوني. ومن ناحية أخرى ليس للمترجم مساحة واسعة للمناورة في مجال الترجمة القانونية، ولكن بإمكانه ان يضع هوامش يستند اليها لكي يقوم بتوضيح بعض الملابس التي تحصل أو الصعوبات التي يواجهها. وعلى المترجم ان يهتم بالمعنى اهتماماً دقيقاً ويعمل على نقل الرسالة بدقة وبأمانة حتى لا يقع الالتباس.

النص القانوني وترجمته

الباحثة/ زينب علي / الجزائر

وتتضمن الأساليب المطبقة على النص القانوني من أجل ترجمته، جميع الأساليب المباشرة منها وغير المباشرة، غير أن حصص البعض منها تطغى على الأخرى وفقا للقانون المراد ترجمته.

المصادر والمراجع:

1. أدرينا سفيير، اشكالية الترجمة القانونية، تر. حسيب الياس حديد، جامعة باريس 3، السوربون.
2. ابن منظور، لسان العرب، مجلد 8، بيروت، 2000.
3. عبد الحق بلعابد، "ترجمة النص القانوني بين كفاءات المترجم واكراهات المصطلح"، مجلة المترجم، العدد 13، مخبر تعليمية اللغة والألسن، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.
4. عبد الرحمن السليمان، "الترجمة القانونية وصعوباتها"، مجلة الترجمة المتخصصة، 2000.
5. سعيذة عمار كحيل، دراسات الترجمة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
6. شريف عبد الواحد، "المقدمة"، مجلة ترجمة النص القانوني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
7. محمد الديدواي، الترجمة والتواصل: دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، الدار البيضاء، 2000.
8. هشام بن شريف، "مفهوم التواصل في النص القانوني المترجم"، مجلة الترجمة واللغات، ديسمبر 2011.
9. انظر

Jean-Claude GEMAR, *Traduire ou l'art d'interpréter*, Tome 2 : Presse universitaire du Québec, 1995.